# ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري

د. حجام الجمعي: جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي ، الجزائر
د. باللموشي عبد الرزاق: جامعة الوادي، الجزائر

**الملخص:**

اعتمدت الدول وعبر مختلف مسارات تطورها ومراحل بنائها على إنتاج الخطاب الإعلامي القادر على إنتاج ثقافة المواطنة وتداولها كرأسمال رمزي في المجتمع والدولة ، سواء ما تعلق الأمر بالمواطنة السياسية والمدنية أو الثقافية والاجتماعية. وتعتبر وسائل الإعلام المختلفة قديمها وحديثها من أهم القنوات الاتصالية المنتجة لثقافة المواطنة بما تملكه من إمكانيات كبيرة للتأثير في الأفراد والجماعات وتشكيل الرأي العام حول مختلف القضايا المصيرية.

وإذا حاولنا تفكيك الخطاب الإعلامي الجزائري في تطوره التاريخي ، نجد أنه قد تميز بنزوعه منذ بداية الاستقلال نحو بناء ثقافة المواطنة بالتركيز على البعد التاريخي والاستحضار الاستعراضي لبطولات وأمجاد ثورة التحرير الوطنية قبل أن ينتقل بعد مرحلة التعددية والإصلاحات السياسية في بدايات التسعينيات لبلورة خطاب إعلامي جديد ينتجه الإعلام الخاص بالتركيز على إنتاج ثقافة المواطنة المرتكزة على الحريات السياسية والإعلامية والممارسة الديمقراطية والانفتاح على التيارات الفكرية الحداثية ونتج عن هذا التوجه تنوع في الخطاب الإعلامي حول ثقافة المواطنة.

**الكلمات المفتاحية:** ثقافة– المواطنة– الخطاب الاعلامي– الجزائر.

# Algerian media discourse and culture of citizenship

**Abstract**:

Through its various stages of development, States have adopted the production of a media discourse capable of producing a culture of citizenship and its circulation as symbolic capital in society and the State, whether political, civil, cultural or social. The various media are among the most important channels of communication that produce a culture of citizenship with the great potential to influence individuals and groups and form public opinion

The Algerian media discourse has distinguished itself in its historical development from the beginning of independence to the building of the culture of citizenship by focusing on the historical dimension and the evocation of the national liberation revolution before the stage of pluralism and political reforms in the early 1990s to crystallize a new media discourse focused on the production of a culture of citizenship based on On political freedoms, media, democratic practice and openness to modern intellectual currents.

**Keywords:** Culture - Citizenship - Media discourse – Algeria.

**مقدمة:**

انبثق مفهوم المواطنة مع الأفكار الأولى لتكون الدولة ، وعرف هذا المفهوم تطورات من حيث البنية المفاهيمية والأبعاد الممارساتية تختلف باختلاف السياقات التاريخية والبيئات السوسيوثقافية . "ولقد أصبحت المواطنة اليوم بما يترتب عليها من واجبات وحقوق للمواطنين مقولة مركزية للديمقراطية ومقوما أساسيا من مقومات الحداثة السياسية والاجتماعية. بل إن خلو دستور آية دولة من الإشارة الواضحة إلى هذه الحقوق وضرورة صيانتها والمحافظة عليها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يعد من منظور الأخلاق الديمقراطية مخالفة قانونية وسياسية فاحشة وانتقاصا من مشروعية السلطة السياسية ذاتها. إلا أن هذه الحقوق والواجبات المحددة لصفة المواطنة ليست بالضرورة متجانسة أو متساوية بالنسبة لكل الأفراد في المجتمعات وتختلف باختلاف ايديولوجيات الدول والإشكالات السياسية والثقافية والاجتماعية التي أثارتها المواطنة تاريخيا". (ولد يب ، 2012. 10)

يرجع أصل إستخدام مفهوم المواطنة إلى الحضارتين اليونانية والرومانية "فقد استخدمت ألفاظ "المواطن" والمواطنة" في هاتين الحضارتين لتحديد الوضع القانوني والسياسي للفرد اليوناني. (شاهين ، 2017. ص2) لكن تؤكد معظم الأبحاث والدراسات أن تبلور مفهوم المواطنة بأبعادها الدلالية الحديثة المجسدة للمساواة بين البشر ولحقوق الإنسان وللحريات الأساسية بدأت ملامحه الكبرى تتجسد مع الثورات الكبرى ، التي انتهت بإعلان إستقلال الولايات المتحدة الأمريكية 1776. إعلان ميثاق حقوق المواطن والحريات الأساسية المتمخض عن الثورة الفرنسية 1789. وقد أصلت هذه الوثائق المرجعية لمساواة متأصلة جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وللسيادة الشعبية. فأصبح أساس مفهوم المواطنة مبني على فكرة الشعب صاحب السيادة وفكرة وجود حقوق أساسية للفرد كإنسان أولا وكمواطن من أبناء الشعب ثانيا". (شاهين ، 2017. 3) وما أعقب هذه التواريخ المرجعية من إسهام قوي في التأسيس للدولة بمفهومها العصري والذي جسدته كتابات جون جاك روسو وجون لوك، ومونتسكيو...وفلاسفة الأنوار الأوروبية وقد تدعم هذا التوجه ليبلغ أرقى مستوياته مع التطور في مفهوم الدولة في حد ذاته. والإنتقال من الدولة القروسطية إلى الدولة البوليسية ثم الدولة الراعية وصولا إلى دولة الحق والقانون.

وقد عرف مفهوم المواطنة تطورات كبيرة تزامنت مع تطور تبلور مفهوم الدولة وتعزيز منظومة الحقوق والحريات الأساسية لتشمل مختلف فئات المجتمع سيما النساء.(1) وبعض الأقليات المضطهدة من خلال الإعتراف بهم وبهوياتهم في إطار التثاقف أو التبادل الثقافي وحوار الحضارات. ليتسع مفهوم المواطنة ليشمل مختلف أبعاد الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئة بعدما كان منحصرا في الأبعاد السياسية والقانونية.

ونتيجة لتحسن ظروف الحياة التي ساهمت فيها العقلانية الحديثة وما أنتجتها من أدوات فكرية ومناهج علمية "أخذت المواطنة منذ العصر الحديث معنى جديدا تعكسه المنزلة التي أصبح يحتلها المواطن في المجتمعات الديمقراطية الحديثة . وتحددت تحت تأثير مجموعة من التحولات طبعت المجتمعات المعاصرة خلال منتصف القرن العشرين . هذه التحولات بعضها اقتصادي أو سياسي والبعض الآخر منها إيديولوجي ، إلا أن أهمها على الإطلاق هو انتصار التوجه الليبيرالي الذي أكد على أولوية الفرد وشرعية استقلاله اتجاه المجتمع ، وحقه في رعاية مطالبه ومتابعة أهدافه بكل حرية في حدود احترام القوانين . وقد شهدت العقود الاخيرة تعميقا قويا لهذا المبدأ الليبيرالي ، وغيرت المواطنة الحديثة بعمق الصورة الكلاسيكية للمواطن". (ولد يب ، 2012. 11)

(1) تجدر الإشارة إلى أن كبريات الدول الأوروبية تنكرت لحقوق المرأة سيما في المشاركة السياسية فلم تحصل المرأة في بريطانيا على الحق في الإنتخاب إلا سنة 1929. وفي فرنسا سنة 1945. بينما لا تزال محرومة من هذا الحق إلى يومنا هذا في بعض الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد غدت المواطنة اليوم ثقافة يمارسها الأفراد والجماعات سواء على مستوى الدولة القطرية أو القومية أو حتى على المستوى العولمي ، في ظل التبلور القوي للفضاء الميدياوي الجديد مما جعل الكثير من الباحثين يدعمون تصور مارشال ماكلوهان بإقامة القرية العالمية التي ينتمي إليها المواطن ويكتسب من خلالها صفة "المواطن العالمي". أو "الكوسموبوليتاني" على حد تأكيد المفكر والفيلسوف الألماني "يورجن هابرماس".

**1-مفهوم المواطنة وثقافة المواطنة** : يجدر التأكيد على الصعوبة الكبيرة التي تواجه الباحثين في التوصل إلى توافق علمي أو معرفي حول مفهوم المواطنة ، لأن "المواطنة تعتبر من المفاهيم ذات الطبيعة الحركية والمرنة ، والمتعددة الأبعاد والقيم والمداخل الحضارية ". (مباركية ، 2013 . 8) وتستخدم كلمة مواطنة التي يعادلها كلمة citoyenneté بالفرنسية وكلمة citizenship بالانجليزية للدلالة على الانتماء للوطن والعيش المشترك في فضاء زماني ومكاني وتقاسم مجموعة من القيم والمبادئ والحقوق والواجبات.

لكن يجب الإقرار أنه عادة ما ينصرف مفهوم المواطنة ليتعدى تصور "تطبيق مبدأ المواطنة في الدولة الواحدة ذات السيادة باعتبارها اليوم الإطار القانوني والسياسي لممارسة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها على ارض الواقع ، ليشمل الرابطة القومية أو الدينية أو المذهبية أو حتى الرابطة الطبقية أو الإنسانية التي تجمع أغلبية أو بعض المواطنين في القطر العربي الواحد مع غيرهم خارج الحدود ، وما يترتب على تلك الروابط المهمة من طموح الانصهار في مواطنة كلية أو جزئية –قومية أو دينية أو عالمية أو اقتصادية– عبر الحدود الوطنية" (نافع ، 2002. 13) ولقد تدعمت طروحات المواطنة مع إقرار المزيد من الحريات وحقوق الإنسان التي كفلتها الأنظمة الديمقراطية التي أسست لحرية التعبير وحرية التفكير بفضل الاستناد لشرعية العلم والكفاءة.

أما من الناحية الاصطلاحية فتعددت اجتهادات العلماء والباحثين في بناء مفهوم المواطنة ، وتتباين التعريفات التي سيقت حول هذا المفهوم المرن حسب بيئات الإنتماء السياسي والثقافي لهؤلاء الباحثين وسنورد فيما يلي بعضا من تلك الاجتهادات في تعريف مفهوم المواطنة.

–دائرة المعارف البريطانية : "المواطنة هي علاقة بين الفرد والدولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق وواجبات في تلك الدولة، كما تدل ضمنا على مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات كما تسبغ على المواطن حقوقا سياسية كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة". (نافع ، 2002. 30)

ويعرف قاموس علم الإجتماع المواطنة: بأنها مكانة أو علاقة إجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة) ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء ويتولى الطرف الثاني الحماية وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة.

فيما يرى "سيدي محمد ولد يب" أن المواطنة تحيل في معناها الدقيق إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة. وسواء كانت المواطنة وطنية تتعلق بحقوق وواجبات الفرد داخل الدولة التي ينتمي إليها ويحمل جنسيتها أو مواطنة قومية فإنها في دلالاتها العامة عبارة عن مجموعة من الحقوق المعنوية والمادية الفردية والجماعية ، تتكفل الدولة بصيانتها وتمكين المواطنين منها في مقابل مجموعة من الواجبات يسدي بعضها المواطنون ، في شكل خدمات تحت إشراف ومراقبة الأجهزة الإدارية للدولة". (ولد يب ، 2012. 49)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستند "علي خليفة الكواري" إلى قول روبرت دال "الذي يقرن مفهوم المواطنة بإقرار المساواة للبعض أو للكثرة من المواطنين للممارسة الديمقراطية الراهنة". لينطلق في بناء الاعتقاد أن المواطنة بدلالاتها المعاصرة مرهونة ومقرونة بقبول حق المشاركة الحرة للأفراد المتساوين . "فقد ارتبط مفهوم المواطنة عبر التاريخ بحق المشاركة في النشاط الاقتصادي والتمتع بثمراته ، كما ارتبط بحق المشاركة الإجتماعية ، وأخيرا حق المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة وتولي المناصب العامة ، فضلا عن المساواة أمام القانون". (نافع ، 2002. 15)

وأورد سيدي محمد ولد يب مفهومي المواطنة الفوقية والمواطنة التحتية ، بحيث يقول "إن المواطنة الفوقية هي المواطنة الوحيدة المعترف بها رسميا وعمليا في معظم الدول العربية ، وهي الأكثر سلبية لكونها مؤسسة من طرف قادة هذه الدول وتكاد تقتصر عليهم وعلى من يرعى مصالحهم . بينما تبقى المواطنة التحتية والتي تشمل مختلف الممارسات النشطة للمشاركة في الحياة العامة وفي مبادرات المواطنين تقريبا مغيبة. ويهتدي سيدي محمد ولد يب للقول "تغدوا المواطنة أكثر ثراء عندما ترتكز على فرد يتمتع بحقوق المواطنة المدنية المتعلقة بالحريات الأساسية (حرية التعبير ، المساواة أمام العدالة ، حق الملكية) ، والمواطنة السياسية المؤسسة على مبدأ المشاركة السياسية (حق التصويت ، حق الترشح ، حق التعيين في بعض الوظائف العامة ، حق الحماية في الخارج) ، والمواطنة الاجتماعية والاقتصادية (الحق في الصحة ، الحق في الحماية من البطالة ، الحقوق النقابية) ، والمواطنة الثقافية وعندما ترعاها دولة تعترف بهوية المواطن وحقه في الاختلاف لأن "الإختلاف في الرأي والنظر والبحث والمسالة والجواب سنة وطبيعة" ويختم سيدي محمد ولد يب بالقول "هذه الحقوق ليست متاحة لكل المواطنين في الدول العربية لان الانسان العربي لم ينتقل كليا من منزلة الرعية إلى منزلة المواطن ، ولأن فكرة المواطنة باعتبارها سلسلة من العلاقات التعاقدية بين الفرد والدولة مازالت في معظم الدول العربية من قبيل ما ينبغي أن يكون وليس ما يجب أن يكون أو ما هو كائن بالفعل. الفكرة موجودة نظريا في (الدساتير والتشريعات) إلا أنها لا تتمظهر وتتجسد في مجال الممارسة السياسية للمواطنين العرب". (ولد يب ، 2012. 16)

ويعتمد مفهوم المواطنة عند جون جاك روسو على دعامتين أساسيتين وهما: (شاهين ، 2017. 4)

1-المشاركة الإيجابية: أكد روسو على المشاركة الإيجابية للفرد في شؤون الحكم إلى درجة الجزم "أنه بإمكان الدولة أن تفقد مقومات وجودها إذا انصرف الناس عن المشاركة الإيجابية في عملية الحكم".

2-المساواة الكاملة بين أفراد المجتمع: فعدم المساواة يدمر الخير الطبيعي في الإنسان ويجلب الشقاء على الكثيرين ويجعل المجتمع في حالة تنافر متزايدة ويفقده وحدته بل ومبرر وجوده".

المواطنة هي انتماء الإنسان إلى الأرض التي يستقر بها ويحمل جنسيتها ويكون مشاركا في الحكم ويخضع للقوانين الصادرة عنها ويتمتع بشكل متساوي مع بقية المواطنين بمجموعة من الحقوق ويلتزم بأداء مجموعة من الواجبات تجاه الدولة التي ينتمي إليها. وهي رابطة عضوية تحول الإنسان من مجرد فرد يسعى إلى إشباع احتياجاته وتحقيق أهدافه متصارعا مع الظروف والأوضاع والآخرين إلى عضو في المجتمع. يشعر بالأمان بانتمائه إلى هذا المجتمع ويسعى إلى تحقيق أهداف هذا المجتمع. التي هي بالضرورة ستحقق أهدافه، متعاونا مع الآخرين في منظومة يكفلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دستور هذا المجتمع. كما أن المواطنة في النهاية هي عقد متبادل بين الفرد والدولة التي ينتمي إليها يهدف إلى تحقيق مصلحة كل منهما. (شاهين ، 2017. 4)

المواطنة إذن هي رابطة قوية تربط روح وجسد الفرد المواطن بروح وجسد الدولة ويتحقق من خلال هذه الرابطة اندماج وتحالف القوى الفيزيولوجية والروحية والفكرية والأخلاقية للفرد مع مختلف القوى في المجتمع والدولة بهدف تحقيق غاية الوجود الإنساني في الحرية والكرامة والتعايش المشترك.وبالتالي فالمواطنة تعبير عن مستويات من الرقي والتطور في الممارسة الواعية للحياة في آية دولة. (حجام ، 2016 )

**2-مراحل تطور المواطنة** : يرى ترنس مارشال Trence Mrchal أن المواطنة ممارسة للحياة تعبر عن التطور الحاصل في البنية الهيكلية للأفراد بعلاقتهم بالدولة والمجتمع ، ويقترح بهذا الخصوص رؤية خطية لتطورها شملت ثلاثة مراحل أساسية : (ولد يب ، 2012. 51)

2-1- المواطنة المدنيةCitoyennete Civile ويمكن اعتبارها كجيل أول من حقوق الإنسان ، ظهرت خلال القرن السابع عشر بعدما تحقق الإعتراف بحق المساواة في المعاملة أمام القانون. وما رافقها من تحصيل للحقوق كالحق في الأمن الفردي وحرية الرأي والتعبير والتفكير والتدين والتملك ، وهي الامتيازات التي يصطلح عليها تسمية "الجيل الأول من الحقوق".

2-2- المواطنة السياسيةCitoyennete Politique تجسدت برفع بعض موانع المشاركة السياسية لبعض الفئات الإجتماعية كالنساء وبعض الأقليات الإثنية والعرقية ، وتعبر هذه المواطنة عن تطور نوعي في المواطنة المدنية، وتجد تجسيدها في ممارسة جميع المواطنين لحقهم في الممارسة السياسية كالتصويت والترشح لمختلف مناصب المسؤولية وفي سن القوانين التي تحكم حياتهم في الدولة، كما تضمن لهم أيضا حرية التعبير والكتابة بمختف الوسائل الإتصالية المتاحة ما لم تخل بالنظام العام الذي رسمه القانون.

2-3-المواطنة الإجتماعيةCitoyennete Sociale وتعبر هذه المرحلة استمرار النسق التطوري المشرعن لتطور المراحل السابقة، فالإعتراف منذ 1945 بالحقوق الإقتصادية والإجتماعية في دائرة المؤسسة وعالم العمل وتكريس الحق في العمل والحق في الحماية الإجتماعية. والملاحظ على هذا النسق التطوري في المواطنة الرقي والتكامل في ممارسة الواعية للحياة. فالمساواة المدنية تمثل شرطا ضروريا للانتقال إلى المساواة السياسية، وهذه الأخيرة كانت ضرورية لفتح الطريق أمام المساواة الإجتماعية". (ولد يب ، 2012. 51)

ويتواصل الاجتهاد العلمي والتطور في أنساق الممارسة الديمقراطية في المجتمعات الحداثية وما بعد الحداثية في توليد وإثراء النقاش حول أشكال مستحدثة من المواطنة ، كالمواطنة الإقتصاديةCitoyennete Economique والمواطنة الإلكترونيةCitoyennete Electronique والتي تعبر عن أرقى مراحل التطور في ممارسة الحياة في الكثير من الدول المتقدمة. ولقد ذهب المفكر الألماني يورجن هابرماس في إطار جهوده التنظيرية حول الفضاء العمومي لبلورة مفهوم "المواطنة العالمية" في ظل الفضاء العمومي المعولم المدعوم بالميديا التقليدية والميديا الجديدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

**3- ثقافة المواطنة روافدها ومرتكزاتها** : المواطنة كمفهوم غربي المنشأ ، كما أشرنا إليه سابقا تعكس جذوره التطور التاريخي والاجتماعي الغربي وقد اكتسب هذا المفهوم معان مختلفة نظرا لارتباطه بتطور الجماعة السياسية في الغرب والتشكيلات الاجتماعية داخلها ، بدءا من مجتمع " المدينة " اليونانية وصولا للمجتمعات الإلكترونية والإفتراضية. ولهذا يعتبر الفكر الليبرالي الغربي من أكثر الاتجاهات إسهاما وإثراء في دراسة مفهوم المواطنة". (الطراف ، 2011) (يوم http://www.anfasse.org.2018/12/04 )

ونظرا لكون المواطنة ممارسة شاملة للحياة في مختلف جوانبها وأبعادها فهي تقتضي تنشئة ثقافية شاملة وبالتالي من الطبيعي أن يغذي سلوك المواطنة روافد ثقافية متعددة فإضافة إلى النسق القانوني أو الترسانة القانونية التي يسموها الدستور ، فالقوانين الوضعية المختلفة يساهم الدين والتراث المادي وغير المادي والتفاعلات الاجتماعية المختلفة بقوة كروافد جوهرية للتنشئة الثقافية في بلورة مفهوم المواطنة وتحديد أهم مبادئها ومعالمها ورسم مساراتها واتجاهاتها. ومن هذا المنطلق فإنه "لكل مواطنة هويتها الخاصة المرتبطة بمكونات الثقافة الاجتماعية والمعتقدات الدينية والنظام السياسي المعمول به في دولة ما ، فهذه الإعتبارات ذات الصلة بالهوية تؤثر سلبا أو إيجابا في طريقة تمثل المواطنة لدى المواطنين ودرجة وطنيتهم ووعيهم بحقوقهم وواجباتهم العملية تجاه الدولة. (ولد يب ، 2012. 59) وفيما يلي أهم الروافد المغذية والمحددة لثقافة المواطنة:

-البنية القانونية: تعتبر القوانين في الدولة رافدا مهما من روافد تشكل ثقافة المواطنة ، ويؤدي الدستور في الدولة الحديثة دورا أساسيا في تحقيق مجتمع المواطنة، بقدر ما يتعرض لحقوق المواطنين وواجباتهم. بحيث يمكن القول بأن كل دساتير العالم تقريبا تنص على هذه الحقوق والواجبات. غير أن مجرد إدراج مصطلح "المواطن" في الدستور، لا يعني تبني الدولة لفلسفة المواطنة بكل أبعادها ومضامينها ومتطلباتها، إذ في كثير من الحالات لا يتعدى التنصيص الدستوري على المواطنة مستوى التمويه". (الطراف ، 2011)

-المؤسسات التعليمية: المنظومة التعليمية بمختلف مؤسساتها ومناهجها العلمية والتربوية والبيداغوجية ودعاماتها الاتصالية ، تعتبر من أهم الروافد التي تبني وتهيكل وتهندس لثقافة المواطنة ، من خلال البناء العلمي والمعرفي لمفاهيم المواطنة ودلالاتها وآليات ممارساتها ، من خلال تعليم الأفراد وتنشئتهم على إعمال العقل الجدلي وكسب الوعي المتنور وتهذيب التلقي للمعلومات والمعارف والأفكار، والاستحضار العلمي للتراث وإعمال العقل في نقده وتجديده بمواكبة روح العصر في العلوم والتكنولوجيا. لكن أدلجة المنظومة التعليمية بمختلف أطوارها أنتج مدرسة معطوبة وجامعة منكوبة في معظم مختلف أرجاء العالم العربي وجعل إسهامها محدود في تكريس ثقافة المواطنة.

-الدين: يشكل عنصرا أساسيا مؤسسا للمواطنة. (ولد يب ، 2012. 59) ويعتبر الرافد الأول للثقافة وبالتالي لممارسة المواطنة فهو يلعب دورا في دعم الثقافة كممارسة واعية للحياة بمجموعة من المبادئ والقيم والأفكار التي تضبط سلوكيات الإنسان تجاه عالم ما وراء الطبيعة وما يحتوي من عناصر، وتعطي هذه القيم والمبادئ النابعة من الدين إطارا لإضفاء معنى على الحياة وتصورا ينبغي أن يتسق معه التنظيم الاجتماعي الواقعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-التراث: ويمثل التراث الرافد الثاني للثقافة التي تشير للخبرة المتراكمة لدى الأجيال المتعاقبة ، وتضم العادات والتقاليد والأعراف والقيم والمعايير المنحدرة من الماضي وإذا كان الوحي الديني هو أساس شرعية القيم المتولدة عن الرافد الأول ، فإن الماضي هو أساس شرعية القيم المنتمية إلى التراث. وهذه نقطة مهمة أيضا من حيث أن الثقافة الجزائرية في تنوعها تستمد شرعيتها من التاريخ والتراث ، وبالتالي يعتبر البعد الأمازيغي فيها دعامة أساسية.

-وسائل الإعلام: اقتحمت الميديا القديمة والجديدة الفضاء الاجتماعي وتحولت وسائل الإعلام مع مرور الوقت إلى مؤسسات فاعلة في منظومة الحياة للمجتمعات المعاصرة. فالإعلام يبني الوعي الجماعي ويهندس للرأي العام وبالتالي فمساهمات الإعلام في بناء ثقافة المواطنة رهان حقيقي تسعى لكسبه مختلف الدول.

-التفاعل الإجتماعي: يعتبر الفضاء الاجتماعي الحلبة التي تلتقي فيها وتتفاعل معها مختلف الروافد التي تمد ثقافة المواطنة وتؤسس لها في عقول الأفراد والجماعات وممارساتهم اليومية. ويشكل التفاعل الاجتماعي الرافد المهم لثقافة المواطنة ، أي للثقافة والتي على أساس قيمها ومعاييرها يتفاعل الأفراد. إلا أنه يحدث وأن يكون هناك عدم اتساق بين تفاعلات الأفراد وسلوكياتهم في الواقع ومتطلبات الثقافة.

وتمثل هذه الروافد في مجملها جوهر التنشئة الثقافية كعملية تشكيل للإنسان عن طريق التعليم والتدريب حتى يصير شخصا قابلا للتكيف مع البيئة الثقافية السائدة في مجتمعه. وترمي التنشئة الثقافية في أي مجتمع كان إلى تحقيق بعض الغايات الصريحة أو الكامنة والتي من بينها أساسا تعلم وتعليم ثقافة مجتمعهم واستيعابها لتحقيق القبول والاندماج الإجتماعيين ، ولأن الثقافة أسلوب وممارسة للحياة في المجتمع. تعمل المجتمعات من خلال تحقيق التواصل الحضاري والتكامل بين الأجيال للحفاظ على هوية المجتمع قائمة ومستمرة وأن المجتمعات تسعى إلى الحصول على تأييد الشباب للأبنية القائمة ، ومن ثمة تعبئتهم لمقاومة التغيير. (بوزيان ، 2014. 76 . 77)

**4- أسس ومرتكزات المواطنة** : يرى الكثير من الباحثين أن المواطنة لا تتحدد في ضوء هوية المجتمع فحسب بل تتحدد أيضا بواسطة مجموعة من القيم الأساسية منها: (ولد يب ، 2012. 60. 62)

أ.المدنية Civilite وهي مستوى راقي جدا من القابلية للتعايش مع الآخرين في ظل الاحترام المتبادل بما يضمن الانسجام في المجتمع. ويقتضي الأمر مراعاة أخلاق المصلحة العامة في الفضاء العمومي وتسامي سلوك المواطنة عن الاختلافات العقائدية وانفتاحها على الإنسان من حيث هو إنسان دون تمييز على أساس اللون أو العرق أو الدين أو اللادين".

ب.حس المواطنيةLe Civisme وهو تعبير على درجة عالية من الإخلاص للوطن واحترام القوانين والقواعد المعمول بها ووعي الواجبات تجاه المجتمع. أو بصيغة أخرى "أنه العمل من أجل ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الشخصية".

ج.التضامنSolidarite يعبر التضامن كقيمة محفزة لثقافة المواطنة عن توافق أفراد المجتمع وعن الإحساس بالواجب الأخلاقي والاجتماعي الذي تقتضيه قيم المجتمع تجاه الآخرين". ويعتبر الدين الإسلامي معينا لا ينضب لقيم المواطنة وقواعد العيش المشترك". وتلعب السياسة العمومية دورا أساسيا في استمرار وبث روح التضامن بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أفراد المجتمع. هذه القيم مجتمعة تشكل جزء لا يتجزأ من الثقافة الاجتماعية وهوية المجتمع وتختلف طبائعها باختلاف العقل الاجتماعي الذي أنتجها. (ولد يب ، 2012. 63)

**5-مفهوم ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي** : تزايد تطور المؤسسات الإعلامية وتزايد الاهتمام بها وبتطوير رسائلها لتشمل مختلف جوانب الحياة في المجتمعات الحديثة ويطال تأثيرها مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ، وأصبحت اليوم في قلب الرهانات الكبرى ، فكما راهن جون بول سارتر على الصحف لتثقيف المجتمع الفرنسي لجأت الكثير من الدول لبناء أنظمة إعلامية قوية داخليا وخارجيا . ونظرا للأبعاد الشاملة لثقافة المواطنة في الدولة الحديثة فمن الطبيعي أن تستعين مختلف الدول بالإعلام لإنتاج وتداول الخطابات والأفكار والمعارف التي تدعم ثقافة المواطنة.

وفي هذا الاتجاه يعتبر الكثير من الباحثين الأكاديميين وسائل الإعلام المختلفة من أهم مؤسسات التنشئة الثقافية على قيم المواطنة ، فهي مؤسسات جماهيرية مكملة للأدوار الريادية للأسرة والمدرسة ولمختلف الأنساق الثقافية والمعرفية والفكرية في المجتمع. بل والأكثر من هذا لا يتوانى بعض الباحثين في تصنيف مختلف وسائل الإعلام سيما السمعية البصرية والإعلام الجديد في صدارة المؤسسات المؤثرة في إنتاج وصناعة وبناء قيم المواطنة. وذلك نظرا للإقبال المكثف على هذه الوسائل سيما الانترنت من طرف مختلف الشرائح الاجتماعية سيما الأطفال والشباب وتراجع الأدوار الريادية والتنويرية للمدرسة وباقي مؤسسات التنشئة الاجتماعية وتراجع وأحيانا إنسحاب الأسرة من المعركة التربوية على المدنية والمواطنية.

ولقد تشكلت وسائل الإعلام قديمها وحديثها وتحولت عبر مراحلها الانتقالية إلى شريك استراتيجي لمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية في التربية على قيم المواطنة. فالمؤسسات التربوية والتعليمية كانت ولا تزال وستبقى الأكثر نجاعة للحفاظ على قيم المجتمع وتلاحمه من خلال ما تنتجه من معارف وأفكار وما تغرسه من قيم وأخلاق وما تحفره من مبادئ وسلوكيات في مخيال الناشئة وذاكرتها السيالة. فهي تعلم وتكرس قيم ومبادئ وتكسبهم قيم الحوار ، التسامح، العقلانية، الحقوق، الواجبات، التفاهم والاحترام التعايش المشترك كقيم سامية ومبادئ أساسية لثقافة المواطنة. بل والأكثر من ذلك أصبحت المؤسسات التعليمية والتربوية عامل أساسي لبناء الوعي النقدي الذي ينقلهم من التلقي إلى المشاركة الفعالة في إنتاج أدوات حوكمة الخطاب ومساءلته الجريئة وطرح البدائل الكفيلة بإحداث التطور والنمو للسياسات العامة. وبذلك تساهم في "تكوين مواطنين مسؤولين ، يطالبون بحقوقهم ويؤدون واجباتهم ، ويشاركون في تنمية مجتمعهم ويدافعون عن المصلحة العامة لمجتمعهم". ومن هنا يجب على المناهج التعليمية أن تهتم منذ مراحل التنشئة الأولى التعريف بالمواطنة ، والمساهمة في تكريس ثقافة المواطنة أي ما هي الحقوق والواجبات التي على المواطن الالتزام بها تجاه وطنه. ولا يمكن حصر التربية على المواطنة في شكل مادة دراسية فحسب ، بل هي أكثر من ذلك ، فهي نهج ينبغي تطبيقه على صعيد كل المواد الدراسية ، وذلك من خلال تعليم الناشئة القدرة على التعليل والمناقشة والحوار واحترام الآخر ، وتمكينها من معرفة المبادئ الأساسية للقانون ، ومعرفة ثقافة المجتمع ونظامه ومؤسساته ، وكذا تدريبها على التفكير في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حل مشاكل المجتمع والبحث عن السبل الناجعة لتنميته وتطويره، وإنتاج الحلول والبدائل للازمة للأنسنة والعيش المشترك.

وتتجه معظم الدراسات إلى "تثمين وتأكيد الدور الحيوي للإعلام في بناء المجتمع وصناعة الأفكار ، بل ويمثل لبنة مهمة في عملية البناء وتعزيز الانتماء الوطني من خلال التوعية والتثقيف والاستماع إلى المواطن ومعرفة تصوراته حول وطنه ومجتمعه". ويبني بعض الباحثين تصورا يميز بين الإعلام الذي يبني ثقافة المواطنة وهو الإعلام المنغرس في جسم المجتمع ويكون بمثابة المرآة العاكسة لصوت المواطن ، فينقل بأمانة وصدق انشغالاته ومشاكله ويسائل بجرأة السلطة السياسية والإدارات الحاكمة عن مختلف جوانب التقصير ومكامن الاختلالات في الأداء السياسي فيكون الإعلام بذلك السلطة المضادة لسلطة الاستبداد والتعسف. وإعلام المواطنة يوفر مساحة لهموم الوطن والمواطن ، وبالتالي تجد كل فئات المجتمع مساحات تعبيرية عن آرائها وأفكارها وآمالها وآلامها وتطلعاتها ، وكلما تجسد هذا التعبير التعددي في الأفكار والطروحات والتصورات كلما كان مؤشر عن قوة الإعلام واستقلاليته وديناميكيته وأكثر استقطابا للتفاعل الإيجابي لبناء الدولة وبناء ثقافة المواطنة الرافدة لها. وفي الاتجاه المعاكس "هناك إعلام يلعب دورا ضد ثقافة المواطنة سواء بتجاهل هموم مواطنين في المجتمع ، أو بتفضيل التعبير طبقيا أو سياسيا أو ثقافيا أو دينيا عن هموم مجموعات معينة من المواطنين دون غيرهم ، وقد يصل الأمر إلي أبعد من هذا حين يوظف الإعلام ذاته– كأداة صراع– سياسيا أو ثقافيا أو اقتصاديا أو دينيا ، من خلال تأليب مجموعات من المواطنين علي بعضهم البعض ، أو نشر ثقافة البغضاء في المجتمع ، أو تصوير قطاعات من البشر علي نحو يجعل غيرهم من المواطنين يتعاملون بتسامي غير مبرر معهم". (شاهين ، 2017)

لكن يشهد الإعلام في وقتنا الراهن انحرافا خطيرا عن جوهر مهامه ودوره الرسالي ، وتتحالف مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية في تحييد وسائل الإعلام في البلاد العربية عن أهدافها الأساسية وأهدافها النبيلة كالمساهمة الفعالة في بناء ثقافة المواطنة وتكرسيها كممارسة واعية فردية وجماعية ، ويمكن ذكر مجموعة من الأسباب كتمركز وسائل الإعلام وظهور الإمبراطوريات الإعلامية التي تضع الربح ومضاعفة الثروة ضمن أولويات أجندتها ،إضافة إلى استمرار الهيمنة السياسية على الإعلام وفرض الأنظمة الحاكمة وصايتها على الإعلام والإعلاميين والتضييق عليهم وكبح مساهمتهم الممكنة في توليد الأفكار والدفعي بالوعي الجماهيري لإقرار الدولة المنشودة المحتكمة للديمقراطية المستمدة من الإرادة الشعبية. والأخطر من ذلك أن هذه الوصاية السلطوية المهيمنة على شرايين الممارسة الإعلامية والاتصالية كمصادر المعلومات وصناعة النشر والبث كمصادر التمويل والطباعة والتوزيع ، تحولت مع مرور الزمن إلى وصاية مالية . بحيث دعمت الأنظمة الحاكمة الكثير من شركائها من الموالين لعقيدتها السياسية بالمال والجاه ليتمكنوا من فرض سيطرتهم على وسائل الإعلام لاستمرار إنتاج الأنساق المهيمنة وتحييد الإعلام عن وظيفته في تكريس دولة المواطنة التي تتحقق فيها الحريات السياسية والمدنية يتحقق فيها الرفاه الاجتماعي والديمقراطية السياسية. ويمكن التأكيد أن "غياب وتغييب الحياد بمعناه الإيجابي ، يجعل من الإعلام لا يتحيز للمصلحة الوطنية العليا ، ويساهم في التصدي لأي موجات تستهدف مجتمعاتنا ثقافيا ، بالدفاع عن منظومة القيم الراسخة في نفوسنا وعقولنا ، بل تتحيز لوجهة نظر السلطة والمتحالفين معها والمتحلقين حولها أو المنتفعين منها" . (شاهين ، 2017.) وهذا ما يقوض جهود بناء ثقافة المواطنة الحقة ويصورها بشكل هلامي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بل تتشكل كممارسات مناسباتية وانتهازية تجنح نحو إشباع الحاجات الذاتية على حساب الحاجات المجتمعية والمصلحة العليا للدولة.

ويراهن البعض اليوم على الميديا الجديدة في إعادة بعث الخطاب الإعلامي غير الخاضع للأنساق المهيمنة السياسية والاقتصادية ، فمرحلة الإعلام الجديد أو إعلام المواطن تحررت نسبيا من التبعية المطلقة والوصايات التوجيهية التي عزلت الخطاب الإعلامي ومنعته من التشابك مع الواقع الذي يعيش فيه المواطن.

وتطرح اليوم مفهوم المواطنة الرقمية خاصة مع التبلور السريع للبيئة الإعلامية والاتصالية الجديدة والتي تسمح بتدفق هائل وسريع للمعلومات والمعارف والأفكار ، والامكانيات الهائلة التي يوفرها هذا الفضاء السيبيري في مجال تبادل الثقافات والخبرات ، وكذلك عرض قضايا ومشكلات المجتمع والتعبير عن آراء المواطنين بشكل مكثف. مما جعل البعض يبشرون بإعادة بناء وتشكيل الفضاء العمومي الذي هندسه "هابرماس" ، بإشراك الفئات المهمشة والمقصاة من الحوار والجدل العقلاني حول المسائل ذات الاهتمام بالشأن العام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه لم تعد مبادئ وشعارات الديمقراطية الموروثة عن عصر الأنوار ؛ عصر العقلانية والحرية والديمقراطية ، مثلا عليا مقدسة في ذاتها ولذاتها ، ولم تعد التقاليد الاجتماعية والدينية والأخلاقية هي القوى المسيطرة والموجهة لسلوك الآدميين في المجتمعات الغربية "بل أضحى الأمر موكولا في ذلك إلى وسائل الإعلام والتقنية والأسواق . لقد صرنا نرزح كما يقول "آلان تورين" تحت وطأة عالم ضخم من الرموز والمعلومات والخيرات المادية والخدمات وهو ما يعني أن المجال لم يعد مفتوحا أمام تلك الحكايات الكبرى التحررية". (ولد يب ، 2012. 15) "وإذا كانت أزمة المواطنة تبدوا في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال ، انعكاسا للأزمات الاقتصادية أكثر من كونها تعبيرا عن أزمة الأطر السياسية الحديثة لهذه القوى الدولية ، فإنها في العالم العربي تعبير مباشر عن أزمة المشروع الديمقراطي". (ولد يب ، 2012. 59)

لكن يجب التأكيد في الأخير أن بناء ثقافة المواطنة هي عملية تراكمية تتحالف من أجلها كل القوى الحية والذكية في المجتمع وكل المؤسسات وفي جميع المجالات سواء الثقافية أو التربوية والتعليمية أو البحثية أو المؤسسات السياسية والدينية ، بل وحتى المؤسسات الاقتصادية التي يجب أن تقتحم معترك بناء ثقافة المواطنة وعدم جعل الربح أولوية أولوياتها. ولا يمكن إهمال الدور الحيوي والحاسم لوسائل الإعلام بمختلف أجيالها لأنها عصب الحياة المعاصرة والشريان الحيوي الذي يمد المجتمع بالقيم والمبادئ بل ويخضعها لسلم ترتيبي للأولويات . مما يستدعي الاستثمار الأمثل في الميديا القديمة والجديدة لبناء ثقافة المواطنة السليمة والتي لا ترتبط بولاءات ضرفية لأشخاص أو مصالح بقدر ما ترتبط بولاء ثابت ومطلق للوطن والمصلحة العامة لجميع المواطنين.

**6-ثقافة المواطنة في الخطاب الإعلامي الجزائري.. نحو البناء الثقافي للمواطنة :**

رغم عدم الإهتمام بالشكل المطلوب بقيم المواطنة في التشريعات والنصوص القانونية المؤطرة للممارسة الإعلامية في الجزائر ، إلا أنها لم تخل نهائيا من التنصيص على ضرورة إلتزام وسائل الإعلام بأداء الخدمة العمومية وترقية قيم الحوار وروح المواطنة. (القانون العضوي للإعلام ، 2012) لكن كما يقول علي خليفة الكواري "ممارسة مبدأ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواطنة على أرض الواقع يستوجب توفير حد أدنى من الحقوق الأساسية للمواطن ، فلا معنى لوجود حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية على الورق بينما لا يتوفر الحد الأدنى من ضمانات ممارستها على أرض الواقع. (الكواري ، 2001. 39) فالمشكل لا يتمثل في غياب نصوص دستورية أو قانونية تضمن حقوق الإنسان، بل المشكل يتجلى في عدم تطبيق هذه النصوص في الواقع بحيث تبقى هذه النصوص جامدة بل تفقد معناها إذ لم تطبق وتتحول إلى قاعدة يستند إليها الأفراد في حياتهم العملية. (الكواري ، 2001. 233) وهذه الظاهرة تنطبق على الكثير من الدول العربية على غرار الجزائر.

إن تغييب التأسيس الثقافي للمؤسسات الإعلامية في الجزائر جعلها هياكل بدون روح، أو على الأقل أفقدها حيويتها المطلوبة وسهل من سرعة إنحرافها عن مسارها المهني الصحيح والحقيقي وجعلها تخفق في أداء المهام والوظائف الأساسية التي تضطلع بها المؤسسات الإعلامية في آية دولة. ولعل من بين الوظائف الجوهرية المنوطة بمختلف وسائل الإعلام وفي مختلف دول العالم ومختلف الأنظمة السياسية هي تنمية وترقية قيم وروح المواطنة. فالإهمال الذي يطال الفعل الثقافي مقابل الإفراط في الإستحضار الإستعراضي للفعل السياسي والطابع المناسباتي للفعل الثقافي لا يبني مواطنة حقيقية بقدر ما يؤسس لليأس من الممارسة السياسية ويساهم في حفر ومضاعفة الهوة التي تفصل بين المواطن والوطن. كما أن الإستحضار البروتوكولي والإحتفائي للتاريخ وإضفاء عليه طابع التقديس والبعد الحماسي الممجد للبطولات التاريخية للسلف من باب التباهي خلخل هذه القيمة التاريخية ، خاصة بعد لجوء الكثير من وسائل الإعلام إلى كشف ما تسميه المتاجرة بالمقدسات وبالخصوص تحول تاريخ وأمجاد وبطولات الثورة الجزائرية إلى سجل تجاري لإضفاء الشرعية على بعض الممارسات السياسية زرع الإضطراب في واحد من أهم أركان وروافد المواطنة في الجزائر وهو التراث التاريخي الذي يعتبر ملحمة تاريخية ودرسا بطوليا للعالمين. (حجام ، 2016).

صحيح للإعلام دور بالغ الأهمية في بناء الإنسان عبر تعزيز انتمائه الوطنى وتثقيفه وتعريفه بحقوقه وواجباته في الميادين كافة، وكذلك في بناء المجتمع من خلال الارتقاء بالرؤى والتصورات التى تساعد الناس على أن يصبحوا قيمة مضافة في عملية التنمية وانصهار الجماعة الوطنية. ويمثل الإعلام المنبر الجماهيرى الأضخم للتعبير عن آراء المواطن وهمومه وعرض قضاياه وانشغالاته ، بل إن وسائل الإعلام الحديثة ، في ضوء حرية تدفق المعلومات وعصر السماوات المفتوحة، باتت هى أبرز الأدوات لانتقال الثقافات وتبادل الخبرات بين مواطنى مختلف الدول في شتى بقاع المعمورة. وعلى المستوى المحلى باتت وسائل الإعلام في بعض الدول تؤدى دوراً يفوق دور الأحزاب السياسية وجماعات المصالح ، وبالتالى يعول عليها في تعزيز المواطنة. وطبقاً لهذه الصيغة تكون المواطنة شاملة وقائمة على المساواة في الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية ، في المجال العام ، وحصول الفرد على أكبر قدر من التحرر لممارسة حقوقه وتطوير شخصيته. لكن ومع للأسف فإن إعلامنا لا يقدم كل ما هو مطلوب منه في سبيل تعزيز مبادئ المواطنة وشروطها ، فهو في أغلب الأحيان منحاز لرؤى السلطة ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين ، وذلك في ظل غياب واضح لسياسة إعلامية متحررة من القيود السياسية والبيروقراطية ، تراعى التحولات التى يشهدها الناس محلياً وإقليمياً ودولياً وتؤمّن حرية في التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار بعد زوال الكثير من العقبات والصعاب ، وتطويع معطيات العلم لخدمة الإعلام الحر. وحتى يمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ينتصر الإعلام للمواطنة فلا بد أن يشارك المجتمع كله بمختلف طبقاته وفئاته وشرائحه وتوجهات أفراده ومشاربهم في صياغة السياسة الإعلامية. (علي حسن ، 2015)

يقدم الباحث الجزائري عزي عبد الرحمان قراءة عميقة يشخص من خلالها ما أسماه تفكك البنية القيمية للإعلام في المنطقة العربية الإسلامية ، وهو تشخيص ينطبق في كثير من جوانبه على المشهد الإعلامي الجزائري . وقد عرف المشهد الإعلامي الجزائري تحولات هامة عبرت في الكثير من الأحيان عن طبيعة التحولات التي عرفتها البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر. وهي تحولات ليست بالضرورة في الإتجاه الصحيح بقدر ما كانت تعبر عن العشوائية بل والفوضى الناجمة عن العجز في بناء المجتمع الحقيقي والتأسيس الفعلي للدولة الحقيقية المنشودة وهي دولة المؤسسات المحتكمة لمنطق الحق والقانون. ويرجع بعض الباحثين هذا التفكك في البنية القيمية الاجتماعية وتدهور الأداء الإعلامي إلى "استمرار هيمنة السياسة على الثقافة واتساع الهوة بين التقليدي والعصري في مختلف مجالات الحياة العربية المعاصرة والخضوع لطغيان الثقافة الاستهلاكية التي تمارسها القوى العالمية المسيطرة على وسائل الإعلام السمعية البصرية ، والتي للأسف الشديد تلقى التأييد والمساندة من طرف الحكومات العربية التي لا تزال تُحكم قبضتها على السياسات الإعلامية ومصادر المعلومات وملكية وسائل الإعلام من خلال ترسانة قانونية شديدة الصرامة. (عواطف ، 2014)

وفي ظل هذا المناخ تتصاعد الأصوات التي تدعو إلى إنهاء عصر الاحتكار الإعلامي وضرورة تبني سياسات جديدة تتأسس على التنوع الثقافي والتعددية الإعلامية باعتبارهما آلية أساسية لتحقيق الإصلاح الديمقراطي. فإن وسائل الإعلام باعتبارها أبرز أدوات العمل السياسي والاستنارة الثقافية لا يمكن أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية من دون إطار اجتماعي – ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية ومبادئها ، وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه التعددية الثقافية والإعلامية". (عواطف ، 2014)

وتضيف "عواطف عبد الرحمان" "يشير المشهد الثقافي في العالم العربي إلى وجود ثلاثة أنواع من الثقافات التي تتداخل وتتشابك وتتلاقح . وتتمثل أولاً في ثقافة الخضوع الناتجة من طبيعة المجتمع العربي البطريركي ، الذي يواصل في التطبيق الصارم للسلطة الأبوية والتي نمت في إطار مؤسساته التعليمية والدينية والسياسية ، ويسود هذا النمط في الدول العربية كافة من دون استثناء. أما النمط الثاني فيتمثل في ثقافة التبعية التي تكرس التقليد للثقافة الغربية بشقيها الفرانكوفوني والأنغلو أميركي. ويشيع هذا النمط ويتكرس من خلال وسائل الإعلام العربية والأجنبية حيث يسود بين النخب السياسية والثقافية والإعلامية في العالم العربي. ويتمثل النمط الثالث في ثقافة المشاركة التي تعد ركيزة الممارسة الديمقراطية وتشهد تراجعاً ملحوظاً في العالم العربي في ظل هيمنة البنى الثقافية والسياسية السلطوية وسيادة ثقافة الاستتباع للسلطة ولمنظومة القيم التراثية التقليدية. وهذا يعني أن أنماط الثقافة السائدة في معظم المجتمعات العربية تسير في اتجاه لا يشجع الممارسة الديمقراطية الحقيقية، بل يساند الممارسة القاصرة الشكلية الراهنة، أي الممارسة التي تقوم على التعددية الشكلية التي لا تحقق التنوع ولا تسعى إلى ترسيخ حقوق المواطنة السياسية والثقافية والإعلامية". (عواطف ، 2014)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وينبغي التأكيد على ضرورة الاهتداء إلى البناء الديمقراطي لقيم المواطنة بما يعزز ثقافة المواطنة المبنية على قيم العيش المشترك ، وبما يواكب التحولات الكبرى سيما في مجال الإقتصاد خاصة في الدول الرأسمالية الكبرى ، "فالمواطنة ليست مثل أعلى كوني في نظر النخب السياسية الغربية ومجتمعاتها بل هي مبدأ يجب ضمان ممارسته واكتساب ما يترتب عليه من حقوق ولكن في ضوء مقتضيات الواقع الاقتصادي السياسي والايديولوجي للمجتمعات الغربية . هذا الارتباط العضوي بين الواقع الاقتصادي والسياسي وحقوق المواطنة وتبعية النظام السياسي والمدني للنظام الاقتصادي أدى إلى انحسار بعض حقوق المواطنة في المجتمعات الغربية ذاتها . فبعد دخول المجتمعات الغربية عصر العولمة في مرحلتها الحالية ، وتجدد الحوارات حول الديمقراطية وآليات العمل السياسي في ظل تغير وتنوع العوامل السلبية والايجابية لهذه الظاهرة ، زعزعت إعادة البنينة الاقتصادية في العديد من الدول الديمقراطية ، خصوصا الغربية الثقة في أفكار الديمقراطية والمواطنة". (ولد يب ، 2012. ص14)

ومن من بين أهم مظاهر التفكك في البنية القيمية للمشهد الإعلامي الجزائري التنافر الثقافي بين وسائل الإعلام العمومية ووسائل الإعلام الخاصة. فبدلا من تحقيق التكامل الثقافي في أبعاده المواطنية الإعلامية والعلمية والمعرفية ، تحاول وسائل الإعلام الخاصة كشف مواطن النقص والقصور في أداء الإعلام الرسمي أو الحكومي حتى لا نقول العمومي. ومكمن الإنشطار هو الذهاب إلى النقيض بدل إستكمال جوانب القصور ، ففي الوقت الذي كان الإعلام العمومي في ظل الأحادية السياسية والإعلامية ينتج خطابا سلطويا لا يرقى إلى مستوى طموحات مختلف الفئات من الجماهير الشعبية ، يلجأ الإعلام الخاص إلى الإستحضار المكثف والإستعراضي لمختلف الإنشغالات الشعبية ويشكك في صدق الخطاب الرسمي بل وفي الكثير من الأحيان يصور الخطاب الرسمي بأنه مراوغ ومفرغ من الصدق والإرادة في تحقيق آمال وطموحات الجماهير. وبين هذه الازدواجية في الخطاب الإعلامي الرسمي والخاص تضيع الحقيقة ويتأسس الشك والاضطراب في ذهن المواطن ، وتتسع الهوة المغذية لاضطراب العلاقة بين المواطن والدولة وبالتالي هدم أهم أسس ومبادئ قيم المواطنة ، وهي الرابطة الأخلاقية والروحية القائمة على الثقة والاحترام المتبادل بين الدولة والمجتمع أو بين السلطة والفرد. إلى جانب الأسرة و المدرسة فإن وسائل الإعلام هي الأخرى تلعب دورا أساسيا في عملية التنشئة الاجتماعية ، لأنها مصدر معلومات وآراء وأفكار وصور واتجاهات بالنسبة للكثير من شرائح المجتمع الذين يستهلكون منتوجاتها. وبالنظر للمدة الزمنية التي يقضونها في مشاهدة التلفزيون بصفة خاصة ، والإبحار عبر مواقع الشبكة العالمية بالنسبة للبعض ، أو استعمال وسائط إعلامية أخرى. وزيادة على ذلك فهي أداة قوية للضبط الاجتماعي ، وتحافظ على الوضع القائم أو تتحداه.

وعليه فإن وسائل الإعلام يمكن أن تثري حياة الشباب بالخلق والإبداع والتربية والترفيه ، أو أن تؤثر في مواقفهم السلوكية إذا اتسمت بطروحات وأفكار ومشاهد فجة ودنيئة". كما أن وسائل الإعلام يمكن أن تساهم في خلق ثقافة بديلة أو ثقافة مضادة لدى الشباب تجعلهم يثورون ويتمردون على ما هو قائم من علاقات اجتماعية وقيم ومعايير اجتماعية. (بوزيان ، 2014. 75) خاصة وأن الشباب معروف عليهم أنهم في جميع المجتمعات يميلون إلى تطوير نسق ثقافي خاص بهم يعبر عنه مفهوم ثقافة الشاب ، أي تلك العناصر الثقافية التي انبثقت تاريخيا والتي تعبر في المحل الأول عن مصالح الشباب واحتياجاتهم ورغبتهم في التغيير والتجديد ورفض كل ما هو تقليدي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الطابع الاستعراضي للمواطنة الإعلامية الإنتفاعية يساهم في الهدم البطيئ للمواطنة الحقيقية ، يتجلى الطابع الإستعراضي للانشغالات والمشاكل اليومية للمواطنين ، وفي العرض الدرامي للمشاكل اليومية والتهويل من حدتها وإضفاء عليها طابع المشروعية إضافة إلى إعطاء المشروعية والحق في الاحتجاج على الوضع القائم ، وتقوم وسائل الإعلام بتنصيب نفسها كمحامي الدفاع وليس كناقل للوقائع والأحداث. كما أن القراءة العلمية الفاحصة والمتعمقة والدقيقة لسلم أولويات وسائل الإعلام الجزائرية الخاصة تحيلنا إلى التركيز على النقل المكثف للمشاكل اليومية للمواطنين ومعاناتهم مع نقص وأحيانا انعدام التنمية المحلية. علاوة على الإفراط في نقل المشاهد السلبية من الحياة العامة والتفريط في نقل المشاهد الإيجابية ، التركيز على نقل الإحتجاجات الشعبية والمرافعة لها وإضفاء عليها طابع الشرعية فهذا الطابع الاستعراضي والدرامي لبؤس الحياة العامة يقلص من مساحات الولاء للوطن ويعزز منطق أنانية المواطن تجاه الوطن. (حجام ، 2016)

إن التشكيك المستمر في إرادة ونوايا السلطة السياسية وركوب مغامرة الطعن في المقدسات وتبني الطرح الذي يغلب الإثارة على غرار الحفر في الخلافات بين الزعماء والقادة التاريخيين للثورة التحريرية . وهذا يدل على نقص المهنية وعدم الإلتزام بقيم الموضوعية والحياد المطلوبة في الممارسة الإعلامية. علاوة على نقص الكفاءة والمؤهلات العلمية والمهنية الفنية والتقنية للكثير من الصحفيين. دون إهمال التهافت على استقطاب الإشهار المؤسساتي والعمومي والإشهار التابع للقطاع الخاص الأمر الذي أفرغ الممارسة الإعلامية من قيمها المهنية الحقيقية المولدة لقيم وثقافة المواطنة. وتنعكس هذه النزعة في تنصب وسائل الإعلام نفسها كمحامي عن الشعب ومرافعة عن حقوقه مقابل التغاضي عن المرافعة عن الواجبات مما يسقطها في مستنقع الشعبوية. التي يجسدها تغليب الجوانب المتعلقة بالإثارة والترفيه والصناعة الثقافية الإستهلاكية ، وتغليب وتفضيل المصالح التجارية والإقتصادية على المصالح التنويرية والتثقيفية . الأمر الذي يتسبب في العجز في تحقيق الإستقلالية المالية والسياسية لوسائل الإعلام مما يقلل من فرص وإمكانيات مساهمتها الفعالة في بناء وتكريس ثقافة المواطنة.

ويضاف إلى ما سبق ذلك النهج المبتكر الذي يتبناه بعض الحكومات العربية ويتمثل في منح هامش محسوب لقوى المعارضة لنقد رموز السلطة وممارساتها والكشف عن الفساد المالي والإداري والظلم الاجتماعي والحرص في الوقت ذاته على تفريغ محتوى وفاعلية أي نقد بالتغاضي تماماً وعدم الاستجابة تأسياً بالشعار (دعهم يقولوا ما يشاؤون ونحن نفعل ما نريد) ما أدى إلى إشاعة الإحباط واليأس لدى جموع المثقفين والإعلاميين وجعل التعددية مجرد ديكور لاستكمال الشكل الديمقراطي المزعوم. (عواطف ، 2014.) كما أن الإعتماد على التكنولوجية الجاهزة وتغليب منطق الإستيراد على حساب منطق التوطين والإبتكار ينجر عنه عجزا مزمنا. هذا إضافة إلى الإنفلات الإلكتروني والتهديدات والمخاطر الناجمة العجز عن إحكام السيطرة على المحتوى الإلكتروني سيما تدفق الخطاب النقدي وأحيانا الخطاب المتطرف عبر الفضاء الإلكتروني الذي يهدد ويهدم قيم المواطنة أكثر مما يساهم في البناء على الرغم من الهوامش الكبيرة المتاحة لحرية التعبير والتفكير ورفع مفعول الكبت عن مختلف النخب العلمية والفكرية والسياسية . لقد بات الإعلام الإلكتروني مصدر قلق وتهديد صريح للأمن الثقافي في الكثير من الدول العربية. لكن ومع ذلك فإن الحكومات العربية لا تزال تحتفظ بالأساليب الرقابية التقليدية. ما يشكل تهديداً للتعددية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلامية والتنوع الثقافي. أما التحديات الثقافية التي تواجه التعددية كرافد من روافد ثقافة المواطنة ، فهي تتجسد في تسخير الإعلام الفضائي في ترويج الثقافة الاستهلاكية ذات الطابع التجاري من خلال المسلسلات والمنوعات والإعلانات ، والتي استهدفت ترويض العقل الجمعي وقولبة أنماط السلوك والقيم لمصلحة أيديولوجية السوق ومصالحها.

تقودنا التحديات السابقة إلى طرح السؤال الجوهري ما العمل لمواجهة هذه التحديات التي تحاصر الإعلام العربي عامة والإعلام الجزائري خاصة وتحول دون تحقيق ثقافة المواطنة الحقيقية التي تضمن كفالة الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والثقافية والمعلوماتية لجميع المواطنين. تجيب عواطف عبد الرحمان أن هذا لا يتحقق إلا بنشر العقلانية كإطار فكري والاعتراف من جانب الحكومات بحق جميع القوى الاجتماعية والسياسية والأقليات الثقافية ، بالمشاركة في إدارة شؤون أوطانها والتمتع بعوائد ثرواتها القومية (عواطف ، 2014 ) وتُضاف إلى ذلك ضرورة العمل على تدعيم دور المجتمع المدني الحقيقي كإسمنت إيديولوجي على حد تأكيد "أنطونيو غرامشي".

**خاتمة:** نؤكد في هذا الإطار المقولة التي مفادها أن الإعلام سلطة ومن يمتلك الإعلام يمتلك السلطة وأن الإعلام سلاح ذو حدين فهو يبني بقدر تكريسه للبناء ويهدم بقدر تكريسه للهدم سواء عن قصد أو غير قصد. ولقد ساهم الإعلام الجزائري في بناء ثقافة المواطنة في الجزائر عبر مختلف مراحل بناء الدولة الوطنية ، فرغم الإختلالات التي طالت الخطاب الإعلامي الجزائري في المبنى والمعنى أي في الشكل والمضمون بسبب تأثير مجموعة من العوامل الذاتية والموضوعية إلا أن الإعلام الجزائري وبمختلف وسائله ساهم في تكريس مفهوم المواطنة كممارسة بجميع أبعادها السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية من خلال التشجيع على التعبير الحر والتعددي للأفكار والآراء والمرافعة لقيم ومعايير العيش والتعايش المشترك في الفضاء العمومي، مع محاولة تحقيق الموازنة بين الحقوق والواجبات وتشجيع ثقافة الإختلاف ضمن حاضنة الوحدة الوطنية.

## قائمة المراجع:

1- عزي ، عبد الرحمان (2012) ، الإعلام وتفكك البنية القيمية في المنطقة العربية ، ط1 ، تونس ، الدار المتوسطية .

10-عواطف عبد الرحمان (2014) ، المواطنة الإعلامية في العالم العربي ، جريدة الحياة 2014/03/23.

2-سيدي محمد ولد يب ، (2012) الدولة وإشكالية المواطنة قراءة في مفهوم المواطنة العربية ، ط1 ، الأردن ، عمان كنوز المعرفة .

3- الكواري ، علي خليفة (2001) ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت .

4- مباركية ، منير (2013) ، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية المعاصرة وحالة المواطنة في الجزائر ، ط1 ، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

5- حجام الجمعي : وسائل الإعلام في الجزائر بين خلق المواطنة الانتفاعية وهدم المواطنة النفعية ، مداخلة قدمت في المؤتمر المصري الجزائري المصري ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ، يومي 01 و 02 مارس 2016 .

5-نافع ، بشير وآخرون... (2004) المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، ط2 ، لبنان ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية .

6-الطراف عبد الوهاب (2011) ، طروحات حول المواطنة، 01/أكتوبر 2011.ص.. يوم http://www.anfasse.org.2018/12/04 )

7-بوزيان عبد الغاني (2010/2009) استخدامات الشباب الجزائري للبرامج الثقافية التلفزيونية للقناة الأرضية والإشباعات المحققة منها ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة باجي مختار عنابة.

8- سلمى شاهين (2017) ، "المواطنة في عيون الصحافة المصرية تحليل لتناول الصحف المصرية لقضايا المواطنة" مصر ، الجماعة العربية للديموقراطية ، http://www.arabsfordemocracy.org /،

9- حسن ، عمار علي (2015) "الإعلام والمواطنة " الوطن بوابة إلكترونية شاملة: www.Elwatannews.com الثلاثاء 28-04-2015 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com